

بعد الإقدام على خفض معدل التمويل

تقرير: الأسواق العالمية تتلقى مفاجأة غير متوقعة من البنك المركزي الأوروبي

أخطاء مالية في تفسير توقف المجلس الفيدرالي المتعلق بتعديل الحوافز

قال تقرير البنك الوطني من الملاحظ أنه خلال عام 2013، كانت كافة تحركات السوق تأتي تبعاً للاجتماعات التي تعدها البنوك المركزية وأهمها المجلس الفدرالي الأمريكي والبنك المركزي الأوروبي. أما الإسوع الحالي فقد شهد مفاجأة غير متوقعة قدمها محافظ البنك المركزي الأوروبي ماريو دراغي حيث أقدم على خفض معدل إعادة التمويل من 0.50 في المئة إلى 0.25 في المئة. وهو ما كان غير متوقعا البتة من قبل الجميع.

وتابع التقرير في الواقع، أخطأت الأسواق في تفسير موقف لمجلس الفدرالي المتعلق بتعديل برنامج الحوافز وبالتالي فقد عقد البنك المركزي الأوروبي اجتماعه محافظاً على الوضع الحالي له من حيث السياسات المتبعة، إلا أن البنك المركزي الأوروبي سرعان ما قدم مفاجأة غير متوقعة للاسواق مع قيامه بخفض معدل إعادة التمويل، وهو قرار مغفول نظراً لتقرير التضخم الصادر مؤخراً والذي أتى أقل مما كان متوقعا، وباختصار، بلغ عدد المحللين الاقتصاديين الذي لم يتوقعوا قيام البنك المركزي الأوروبي باتخاذ هذا القرار 68 محلاً اقتصادياً من أصل 70. وأشار بناءً على ما سبق، فإن الاداء الأتوني هذا الإسوع كان من نصيب الدولار الأمريكي خاصة مع صدور قرار البنك المركزي الأوروبي، فبعد أن ارتفع اليورو إلى مستوى 1.38 يوم 29 من أكتوبر، تراجع اليورو إلى أسوأ مستوياتها تبعا للقرار الصادر عن البنك المركزي الأوروبي وهو الأمر الذي شكل عاملاً سلبياً للمستثمرين، حيث انتقدوا السوق أن قيام البنك المركزي بخفض نسبة الفائدة قد يتبعه إعلان آخر من هذا النوع يقوم به البنك لتحفيز عملية النمو الاقتصادي، على غرار المباشرة بعمليات جديدة في إعادة التمويل الطويلة الأجل «LTRO». هذا وقد استمر تداول اليورو عند مستوى يقارب 1.35، ثم تراجع بقوة يوم الخميس ليصل إلى أدنى مستوى له عند 1.3295، خاصة مع صدور تقرير العمالة الأمريكي والذي أكد على أن الدولار الأمريكي لن يتراجع مجدداً خلال الفترة القادمة، ليقلل اليورو الإسوع عند 1.3367.

وأضاف من ناحية أخرى، شهدت المملكة المتحدة صدور مخططات اقتصادية أفضل خاصة مع ارتفاع مؤشر PMI لقطاع الإنشاءات وقطاع الخدمات وبحث فائق التوقعات، وذلك إلى جانب المعطيات الاقتصادية المتحفظة في الانتاج الصناعي والتي أتت أفضل مما كان متوقعا، وبالرغم من التراجع الحاد الذي شهده اليورو يوم الخميس، إلا أن الجنيه الاسترليني كان عند حال أفضل ليقلل الإسوع عند 1.6017 مقابل الدولار الأمريكي. وبين أن فيما يتعلق بالمنطقة الآسيوية، فإن المحرك الرئيسي لاتجاهات الين الياباني يبقى الدولار الأمريكي، حيث إن الين الياباني قد شهد اسبوعاً متقلبا ليقلل أخيراً بعد مستويات سلبية خاصة بعد صدور تقرير العمالة الأمريكي والذي كان على نحو كبير من الإيجابية، هذا وقد أقلل زوج العملات الإسوع عند 99.05 مع العلم أن سعر الدولار الأمريكي كان قويا على مر الأسبوع مقابل العملات الآسيوية الأخرى. وبالرغم من أن تقرير العمالة كان قويا وشديد الإيجابية، إلا أنه لم يقنع المستثمرين تماماً بوجود شراء الدولار الأمريكي، خاصة وأن المعطيات الاقتصادية الأخيرة الخاصة بسوق الإسكان والإيرادات ومؤشرات ثقة المستهلك لم تكن إيجابية تماماً خلال الأسابيع



المفاجأة ترجمتها الأرقام

الأخيرة، كما أن الإغلاق الحكومي الذي تم خلال شهر أكتوبر ما يزال يؤثر سلباً على المعطيات الاقتصادية الصادرة ومن شأنه أن يدفع بالمجلس الفدرالي إلى البقاء عند سياساته الحالية وصولاً إلى عام 2014.

أما فيما يتعلق بأسواق السلع، فإن صدور تقرير العمالة الأمريكي القوي قد أثر سلباً على أسعار الماعان النفيسة وخاصة الذهب، فإن التقرير السابق لشهر سبتمبر والذي أتى على نحو سلبى قد تسبب برفع أسعار الذهب والفضة خلال الشهر الماضي، مع غياب أي تغيرات في السوق الإسوي بالرغم من فترة الأعياد الرسمية الهندية، أما المعطيات الاقتصادية التي صدرت يوم الجمعة فقد كانت الإشارة للمستثمرين بالمباشرة ببيع الذهب، وبالتالي فقد تراجع سعر الذهب والفضة ليقلل سعر سبيكة الذهب عند 1.288.50 دولار أمريكي، وسعر الفضة عند 21.51 دولاراً أمريكياً. وبلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي خلال الربع الثالث عند نسبة 2.8 في المئة وهو ما يعتبر النمو الإسرع له بدءاً بالرغم من أن نمو الربع الثالث يعود إلى العديد من العوامل المختلفة، خاصة وأن النمو قد أتى بعد تراجع اقتصادي للربع الثالث على التوالي وذلك بسبب حجم الإنفاق الحكومي والحلي وليس بسبب الحكومة الفدرالية. وأضاف أن المخزونات التجارية الأمريكية قد ارتفعت بمقدار 86 مليار دولار أمريكي، كما ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الاسمي بنسبة 4.8 في المئة خلال الربع الثالث وهو النمو الإسرع له خلال ربع السنة الرابع. وبالرغم من المحللين الاقتصاديين قد انتقدوا توقعات الربع الرابع، إلا أن عدد مطالبات تعويضات البطالة الأولية هذا الأسبوع قد بلغ 336 ألف مطالبة والذي أتى طبقاً للتوقعات، وارتفعت نسبة البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية من 7.2 في المئة إلى 7.3 في المئة خلال شهر سبتمبر بالرغم من أن التغيير الحاصل في نسبة العمالة الخاصة بالقطاعات غير الزراعية قد شهدت

الأداء القوي هذا الأسبوع من نصيب الدولار الأمريكي

بالمزيد من التداير إلا في حال تعرضت منطقة اليورو إلى تراجع في النمو الاقتصادي أو تغيير مفاجئ في نسبة التضخم. وأقدمت وكالة ستاندر آند بورز للتصنيف على خفض التصنيف الائتماني لفرنسا من AA+ إلى AA، وذلك بسبب تدهور توقعات النمو الخاصة بالبلاد بالإضافة للقيود التي تفرضها السياسات النقدية المتبعة، إلا أن وكالة ستاندر آند بورز قد أدمت في الوقت نفسه على رفع التوقعات المتعلقة بالاقتصاد الفرنسي لتصبح عند «مستقرة»، بالإضافة إلى ذلك، بلغ الانتاج الصناعي الفرنسي عند نسبة 0.5 في المئة مقابل نسبة -0.1 في المئة لتوقعه، أما فيما يتعلق بالميزان التجاري فقد بلغ 5.8 مليارات يورو بعد أن بلغ -5.09 مليارات يورو خلال شهر سبتمبر، وبحسب ما كان متوقعا، نزل ألمانيا أهم الركائز التي تقوم عليها منطقة اليورو، فقد اتسع الفائض في الميزان التجاري خلال شهر سبتمبر ليصل إلى مستويات قياسية بسبب الارتفاع القوي الذي تشهده البلاد في الصادرات والذي فاق التوقعات والذي تراقف مع تراجع مستمر في نسبة الواردات، فقد ارتفعت الصادرات بنسبة 1.7 في المئة لتصل إلى 92.8 مليار يورو خلال شهر سبتمبر، أما الواردات فقد ارتفعت بنسبة 1.9 في المئة لتصل إلى 73.9 مليار يورو. هذا وقد استمرت الولايات المتحدة الأمريكية خلال الاجتماع الأخير الذي عقده صندوق النقد الدولي بانتقاداتها للعديد من المشاكل للدول الأوروبية الأخرى، ويسبب الميزان التجاري الألماني، باعتباره أن هذا الفائض يسبب العديد من المشاكل للدول الأوروبية الأخرى، ويسبب اقتصاد المملكة المتحدة بتحقيق معطيات اقتصادية قوية وهو الأمر الذي يشكل دعماً قوياً لمعظم البلاد، من ناحية أخرى، اصدر مجلس الاعمال البريطاني توقعاته للنمو الاقتصادي في البلاد لتبلغ 1.4 في المئة هذا العام ونسبة 2.4 في المئة العام المقبل حيث تشير التوقعات إلى حصول تحسن ملموس في الاستثمارات الخاصة بقطاع الاعمال وقطاع الإسكان.

وباعتبار أن هذه التوقعات قد تحولت إلى واقع، فسيسبب اقتصاد المملكة المتحدة بالتالي واحداً من أكثر الاقتصاديات في العام نمواً في اسواق دول العالم الاول. كما أن مؤشر PMI لقطاع الخدمات قد حقق نمواً ملحوظاً وبحث قدم دعماً قوياً لعمله البلاد، فضلاً عن ذلك، ارتفع الانتاج الصناعي البريطاني محققاً النمو السنوي الاقوى له منذ شهر يناير من عام 2011 والذي بلغ عند نسبة 2.2 في المئة، وبالتالي فإن كافة هذه المؤشرات بحسب المحللين الاقتصاديين تضع بنك انكلترا المركزي في موقع صعب في السوق، والذي يحث البلاد على رفع الاسعار قريباً والتي ستبدأ خلال الربع الثاني من عام 2015 أو خلال الربع الثالث من عام 2015 مع حلول شهر أغسطس. وتعرض الدولار الاسترالي التي ادلى بها محافظ البنك الاحتياطي الاسترالي ديبيل خلال الاجتماع الأخير الذي عقده صندوق النقد الدولي في واشنطن، حيث أشار إلى أن الارتفاع الحالي في سعر الدولار الاسترالي لا يتماشى مع الأسس التي تقوم عليها البلاد، بالإضافة إلى ذلك، عقد البنك الاحتياطي الاسترالي اجتماعه الأخير والذي تقرر فيه الإبقاء على نسبة الفائدة كما هي عند 2.5 في المئة، مع العلم أن الأناظر متوجهة نحو تفاصيل أدق قد تتناولها تصريحات البنك.

النمو الاقتصادي الصيني يخطف الأنظار

عادت الأنباء المتعلقة بالنمو الاقتصادي الصيني باحتلال الرئيسية هذا الإسوع خاصة بعد التصريحات التي أدلى بها رئيس الوزراء الصيني، والتي تشير إلى حاجة الصين إلى المحافظة على معدل النمو فيها عند نسبة 7.2 في المئة إلى الأقل وذلك للحرص على استقرار سوق العمل فيها. من ناحية أخرى، ارتفع مؤشر PMI

«طاقة» تبيع حصتها في أحد خطوط أنابيب الغاز لصندوق «بنشن دنمارك»



أعلنت شركة أبوظبي الوطنية للطاقة «طاقة» أمس بيع حصتها في خط أنابيب الغاز «نوردجاسترانسبورتي بي» في المملكة الهولندية إلى صندوق «بنشن دنمارك» بقيمة حوالي 240 مليون دولار أمريكي. وكانت «طاقة» استحوذت خلال عام 2009 على حصة بنسبة 40 في المئة في خط الأنابيب من شركة «رويال دي إس إم إن في»..فيما تتولى شركة «جي دي إف سوز إي أند بي» تشغيل الخط الذي يمتد على طول 470 كيلومتراً وتبلغ سعته نحو 42 مليون متر مكعب. وقال ديفيد كوك الرئيس التنفيذي لقطاع النفط والغاز في شركة «طاقة» في تعليقه له بهذه المناسبة.. إنه خلال عملية تطوير الإستراتيجية الجديدة للمؤسسة.. بدأوا صراحةً استثمارات مالية في أنابيب «نوردجاسترانسبورتي بي» في «لم يعد متناسيا مع المعايير التي تتبناها الشركة لتوسيع أعمالها في هولندا.. فنحن نركز على زيادة قيمة أصولنا وإنجاز مشروع منشأة برخمير لتخزين الغاز، يذكر أن «طاقة» تعد أكبر مستثمر إماراتي في هولندا حيث تتضمن نشاطاتها تخزين الغاز والتعبئة عن النفط والغاز وإنتاجها فيما تمتلك الشركة منشأة تخزين الغاز في «الكامر» وتقوم بتشغيلها..كما تعمل حالياً على تطوير منشأة مماثلة في برخمير ومن المتوقع أن تصل هذه المنشأة إلى مرحلة التشغيل الكامل خلال عام 2015 لتكون أكبر منشأة لتخزين الغاز متاحة لأطراف ثالثة في أوروبا..ومن المتوقع أن تخلق صفقة بيع أنابيب «نوردجاسترانسبورتي بي» في «بحلول نهاية عام 2013 في حال الحصول على الموافقات المطلوبة».

بأصول 676 مليار دولار استثمارات «ساما» تحتل المرتبة الثانية عالمياً

حلت استثمارات مؤسسة النقد السعودي «ساما» في المرتبة الثانية عالمياً بحجم الصناديق السيادية بأصول قدرها نحو 676 مليار دولار، وفقاً لتقرير لمعهد صناديق الثروة السيادية الذي يتخذ من واشنطن مقراً له. وقال المعهد إن القيمة الإجمالية لأصول صناديق الثروة السيادية العالمية تخطت للمرة الأولى في 16 أكتوبر 2013 حاجز الـ 6 تريليونات دولار، بعد إضافة أصول بلغت قيمتها 1.16 تريليون دولار منذ بداية 2012. وكان ترتيب صندوق مؤسسة النقد قد تقدم في القائمة العالمية من المركز الرابع إلى المركز الثاني عالمياً والأول عربياً، بعد أن ارتفع حجم أصوله المدارة لشهر أغسطس إلى 675.9 مليار دولار، مقارنة مع 532.8 مليار دولار في يونيو الماضي. وتمثل ارتفاع الاستثمارات السيادية الكبيرة للمملكة إشارة إيجابية للاقتصاد السعودي، كما تشجع على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى المملكة مما يعود بالبعد من المنافع الاقتصادية، ويزيد ثقة المستهلك والمستثمر بالاقتصاد السعودي.

برنامج المنتدى يتضمن معمة حول رؤى التنمية يطرحها الحمد والحيميضي والحربش واحمد علي

تدعيم الروابط ودعم النمو : دور ضمانات الاستثمار في تعزيز تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بين السعودية العربية والإفريقية
وتحدث عنها نبيل فواز رئيس قطاع الصناعات الزراعية والصناعة والخدمات - الوكالة الدولية لضمان الاستثمار. كما ومن المقرر أيضاً أن يتحدث فهد الإبراهيم - المدير العام للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وأنتماء الصانرات عن دور صناعة الضمان في تشجيع التجارة والاستثمار بين إفريقيا والدول العربية. وفي نفس الجلسة سينطلق الأستاذ الدكتور يوهانس فينيرك - معهد العلاقات الدولية - جامعة ولاية بنسلفانيا إلى المناخ الاستثماري في دول جامعة الدول العربية والاتحاد الإفريقي - التحليل، والتحديات والسياسات.

ينظمه الصندوق الكويتي بالتعاون مع الجامعة العربية ومفوضية الاتحاد الإفريقي المنتدى الاقتصادي العربي الإفريقي يبحث الآفاق المستقبلية وتحديات التعاون والتنمية.. اليوم



الصندوق الكويتي للتنمية

مفتوحة. أما الجلسة الثانية فتعقد برئاسة أحمد محمد علي - رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية وتتناول التعاون بين الجهات الإنمائية الإفريقية في مجالات البيئة التحتية وتبادل الخبرات ويتحدث في الجلسة مدير عام الأوفيد «صندوق الأوبك للتنمية الدولية» السيد سليمان الحربش. ويسلي الجلستان جليستان أخريتان تحت عنوان سياسات وقوانين وإجراءات الاستثمار في الدول الإفريقية ويتراسل أحدهما وزير المالية السابق بدر مشاري الحيميضي وتتناول عدداً من الموضوعات والقضايا تدور حول

بهدف مناقشة الشراكة العربية الإفريقية والمواضيع المتعلقة بالتنمية الاقتصادية في كلا المنطقتين، كما يهدف المنتدى إلى تسليط الضوء على واقع التعاون العربي الإفريقي. وفي بيان للصندوق الكويتي أوضح أن برنامج المؤتمر يتضمن كلمات سيلقيها في الجلسة الافتتاحية نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية الشيخ سالم عبد العزيز سعود الصباح ممثلاً عن سمو رئيس مجلس الوزراء سمو الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح وسعادة السفير أحمد بن حلي - نائب الأمين العام لجامعة الدول العربية فيما يلقي السفير

تحت رعاية سمو الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح رئيس مجلس الوزراء وبحضور الشيخ سالم عبد العزيز سعود الصباح نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية، تنطلق اليوم الاثنين 11 نوفمبر 2013 أعمال المنتدى الاقتصادي العربي الإفريقي الذي ينظمه الصندوق الكويتي للتنمية، في إطار الاستعدادات الجارية حالياً لاتعداد مؤتمر القمة العربية الإفريقية المقرر إقامتها في دولة الكويت يومي 19 و 20 من الشهر الجاري. يعقد المنتدى الذي ينظمه الصندوق بالتعاون مع جامعة الدول العربية ومفوضية الاتحاد الإفريقي وبمشاركة القطاعين العام والخاص والمنظمات العربية والإفريقية وكذلك المنظمات الإقليمية والدولية والمؤسسات المتخصصة العربية والإفريقية

ممثلون لمجلس الوزراء والجامعة العربية والاتحاد الإفريقي يطرحون رؤاهم للتنمية في الجلسة الافتتاحية

وتوقع المحللون أن تحرز القمة التي ستعقد بين الاتحاد الأوروبي والصين في قارة آسيا سيرا على خطى التزام الولايات المتحدة بإعادة توازن العلاقات مع قارة آسيا. وهذا عدد من المحللين هذا شهر نوفمبر بالاستثنائي بالنسبة للعلاقات بين الاتحاد الأوروبي وآسيا حيث خطط لعدد قياسي من الاجتماعات بين زعماء الاتحاد الأوروبي وقارة آسيا. ويرى المحللون أن الاتحاد الأوروبي الذي يعاني من الازمات الاقتصادية والمالية وارتفاع التأييد الشعبي مع الولايات المتحدة حول قضائتي التجسس في أوروبا ومواجهة عالم سريع التغير حول تركيزه على آسيا. ولفتوا إلى أنه بعد القمة السابعة التي عقدت في بروكسل في الثامن من الشهر الجاري أعرب الاتحاد الأوروبي وكوريا الجنوبية عن ارتياحهم للتطور المحفوظ من الشراكة الاستراتيجية البنينة على أساس المشاركة المتزايدة والشاملة. وأوضحوا أن البيان المشترك الذي صدر بعد القمة رحب بتوسيع التعاون الثنائي بين الاتحاد الأوروبي وكوريا الجنوبية في مجال الشؤون السياسية والأمنية. وذكر المحللون أن الاتحاد الأوروبي واليابان سيعقدان قمتها الـ 21 في طوكيو في 19 من نوفمبر الجاري والتي من المتوقع أن ترفع مستوى العلاقات بين الاتحاد الأوروبي واليابان بعد بدء المفاوضات في شهر مارس الماضي على اتفاق شراكة استراتيجية لتطوير التعاون الاقتصادي والاجتماعي على نطاق واسع والناطق واتفاق التجارة الحرة. وأشاروا إلى أن الاتحاد الأوروبي واليابان يمثلان نسبة 30 في المئة تقريبا من الناتج الاقتصادي العالمي وبالتالي يكون لهما دور رئيسي في الاستقرار الاقتصادي العالمي.

إعادة توازن العلاقات مع القارة الاتحاد الأوروبي يتوجه نحو تعزيز التعاون الاقتصادي والسياسي مع آسيا

وتوقع المحللون أن تحرز القمة التي ستعقد بين الاتحاد الأوروبي والصين في قارة آسيا سيرا على خطى التزام الولايات المتحدة بإعادة توازن العلاقات مع قارة آسيا. وهذا عدد من المحللين هذا شهر نوفمبر بالاستثنائي بالنسبة للعلاقات بين الاتحاد الأوروبي وآسيا حيث خطط لعدد قياسي من الاجتماعات بين زعماء الاتحاد الأوروبي وقارة آسيا. ويرى المحللون أن الاتحاد الأوروبي الذي يعاني من الازمات الاقتصادية والمالية وارتفاع التأييد الشعبي مع الولايات المتحدة حول قضائتي التجسس في أوروبا ومواجهة عالم سريع التغير حول تركيزه على آسيا. ولفتوا إلى أنه بعد القمة السابعة التي عقدت في بروكسل في الثامن من الشهر الجاري أعرب الاتحاد الأوروبي وكوريا الجنوبية عن ارتياحهم للتطور المحفوظ من الشراكة الاستراتيجية البنينة على أساس المشاركة المتزايدة والشاملة. وأوضحوا أن البيان المشترك الذي صدر بعد القمة رحب بتوسيع التعاون الثنائي بين الاتحاد الأوروبي وكوريا الجنوبية في مجال الشؤون السياسية والأمنية. وذكر المحللون أن الاتحاد الأوروبي واليابان سيعقدان قمتها الـ 21 في طوكيو في 19 من نوفمبر الجاري والتي من المتوقع أن ترفع مستوى العلاقات بين الاتحاد الأوروبي واليابان بعد بدء المفاوضات في شهر مارس الماضي على اتفاق شراكة استراتيجية لتطوير التعاون الاقتصادي والاجتماعي على نطاق واسع والناطق واتفاق التجارة الحرة. وأشاروا إلى أن الاتحاد الأوروبي واليابان يمثلان نسبة 30 في المئة تقريبا من الناتج الاقتصادي العالمي وبالتالي يكون لهما دور رئيسي في الاستقرار الاقتصادي العالمي.